١٢

الخلافة الفاطمية ودورها في تحديد اسعار الحبوب

(دراسة تاريخية اقتصادية)

The Fatimid Caliphate and its role in determining the prices of grain (historical economic study)

أ . م . د حامد عبد الصاحب خليف العقابي

A .M . Dr Hamed Abdul-Saheb Khalif Al-Aqabi

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

الملخص

قدم الفاطميون الى مصر وكان جل اهتمامهم الاجراءات والقوانين الاقتصادية التي تحقق لهم أهدافهم الرئيسة حيث استطاعت من خلالها حل الكثير من المشكلات والازمات التي واجهت حكمهم للبلاد فكانت اسعار القمح متذبذبة وكان للإجراءات الاقتصادية التي وضعتها الدولة الفاطمية الاثر الاكبر في انتهاء عهد الدولة الفاطمية في مصر ٥٦٧هـ ان تتحكم كثيرا في سعره عن طريق محاصرة السواحل التي ترد اليها الغلة وفرض سياسة التسعير ولم تفلح في بعض الاوقات فنشبت الثورات واضطرب الامن الداخلي وخاصة عند حدوث الشدة المستنصرية في عهد الخليفة المستنصر لدين الله الفاطمي(٤٢٧- ٤٨٧هـ/ ١٠٣٥- ١٠٩٤م) كانت اصعب ايام مصر الفاطمية، ان تسعير الشعير ساعد على ضبط أمور الدولة وحمايتها، اما الارز فبقي سعره اعلى من القمح والناس التزمت بهذا السعر سنوات.

الكلمات المفتاحية : (الاسعار – الحاكم – الخليفة – القاهرة)

Abstract

The Fatimids came to Egypt and their main interest was the economic measures and laws that achieved their main goals through which they were able to solve many of the problems and crises that faced their rule of the country so wheat prices fluctuated and the economic measures set by the Fatimid state had the greatest impact on the end of the era of the Fatimid state in Egypt 567 AH. It controls a lot in its price by besieging the coasts to which yields are returned and imposing a pricing policy but it did not succeed in some times so revolutions broke out and internal security was disturbed especially when the Al-Mustansiriya hardship occurred during the reign of Caliph Al-Mustansir Li-Din Allah Al-Fatimi (427-487 AH /1035-1094AD) It was the most difficult days in Egypt Fatimid the pricing of barley helped to control and protect the affairs of the state as for rice its price remained higher than wheat and people adhered to this price for years.

Keywords : (Price - Governor - Caliph - Cairo)

المقدمة

جاء الفاطميون الى مصر وحرصوا على الاهتمام بالنظام الاقتصاد، وان سياسة التسعير والاصلاحات التي فرضها الحكام الفاطميون اتجاه اسعار السلع والحبوب كانت صارمة لغرض السيطرة على الاسعار، وقد تعرضت مصر للعديد من الازمات والمجاعات اضافتاً ندرة السلع الزراعية مقابل ذلك طبقت الدولة سياسة التسعير التي ساعدت على ضبط امور الدولة وحمايتها من الازمات الخطيرة .

ان سبب اختيار الموضوع لأنه يمثل فترة مهمة في التاريخ الاسلامي في مصر في كل الجوانب والدولة الفاطمية حكمت مصر مدة طويلة امتلأت بكثير من الاصلاحات والازدهار الى جانب تعرضها الى ازمات الاقتصادية كثيرة كان للسياسات الاقتصادية اثرها على البلاد.

قسمت البحث الى مقدمة و مبحثين وقد تضمن المبحث الاول (اسعار المحاصيل الغذائية) خمسة مطالب والمبحث الثاني (اسعار الدقيق) الذي تضمن كذلك خمسة مطالب ثم الخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

الاسعار في القران الكريم:-

لم يرد تصريح قرآني لمفهوم رفع الاسعار لان الاسلوب القرآني لا يتطرق الى الجزئيات و انما يبين الكل و يترك بيان الجزئيات على الرسول الاعظم (صل الله عليه واله وسلم) و الائمة من أهل بيته(عليهم السلام) والصحابة الاطهار، أن رفع الاسعار و البخس في التعامل و احتكار المواد كل ذلك يعد من الجرائم لنهب أموال الناس فقد ورد في القرآن الكريم الذم الشديد لعملية البخس في التعامل من خلال الآيات التي تعرضت لهذه القضية كقوله تعالى (والسماء رفعها ووضع الميزان ألا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان) (الرحمن، الآية : ٧- ٨- ٩)، وقوله تعالى (وإلى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره قد جاءتكم بينة من ربكم فأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين) (الانعام، الآية : ٨٥) فكان القرآن الكريم رادعا ضد رفع الاسعار كمفهوم تجنب الظلم الاحتكار البخس ويكشف مدى الذم والمنع لعملية الغلاء ورفع الاسعار.

الاسعار في الحديث:-

وردت كثير من الاحاديث تحث على الرخص أو الاعتدال في الاسعار وذلك لا أهميتها في حياة الناس وتوفير العيش لهم ومن هذه الاحاديث، قال رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)علامة رضا الله تعالى في خلقه عدل سلطانهم ورخص أسعارهم وعلامة غضب الله تبارك وتعالى على خلقه جور سلطانهم وغلاء أسعارهم) (الصدوق،١٩٧٠،ج٣،ص٢٦٩).

عن أنس بن مالك قال» غلاَ السِّعرُ على عَهدِ رسولِ اللَّهِ (صلَّى اللَّه عليْهِ واله وسلَّمَ) فقالوا يا رسولَ اللَّهِ قد غلاَ السِّعرُ فسعِّر لنا فقالَ إنَّ اللَّهَ

هوَ المسعِّرُ القابضُ الباسطُ الرَّازقُ إنِّي لأرجو أن ألقى ربِّي وليسَ أحدٌ يطلُبُني بمظلِمةٍ في دمٍ ولاَ مالٍ (الترمذي، ١٩٨٣،ج٢،ص٣٨٩) إن الله هو المسعر، أي أنه هو الذي يرخص الأشياء ويغليها فلا اعتراض لأحد عليه، ولذلك لا يجوز التسعير (ابن الاثير،١٩٧٩،ج٢،ص٣٦٨)' أن النبي (صلى الله عليه واله وسلم) لم يسعر برغم طلب الصحابة ذلك ولو جاز التسعير لأجاب الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) أصحابه إلى ما طلبوه منه، ثم إن الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) علل عدم التسعير لكونه مظلمة والظلم حرام (ابن قدامة، ١٩٤٧،ج٦،ص٣١٣) .

أما الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) فكان له رأي في التسعير والمحافظة على السعر ووفرة المواد وارخاص السلعة وهي إرخاص السلعة عبر إبدالها بسلعة أخرى، فعن رزين بن الأعرج مولى لآل العباس، قال» غلا علينا الزبيب بمكة، فكتبنا إلى على بن أبى طالب(عليه السلام) بالكوفة أن الزبيب قد غلا علينا، فكتب أن أرخصوه بالتمر أي استبدلوه بشراء التمر الذي كان متوفِّرًا في الحجاز وأسعاره رخيصة، فيقل الطلب على الزبيب فيرخص وإن لم يرخص، فالتمر خير بديل» (ابن معين ،(د – ت)، ج١، ص١٦) ان لتلك التوجيهات بعضا من علاج مشكلة الغلاء واحتكار السلع، فإذا وجد التجار أن الناس زهدوا فيما عندهم من السلع الغالية، أرخصوها وحرصوا على بيعها، فاحتكار السلع يحمل في طياته بذور الهلاك والدمار لما يسببه من ظلم وغلاءٍ في الأسعار، وإهدارٍ لتجارة المسلمين وصناعتهم، وتضييق لأبواب العمل والرزق.

دعا أبو عبد الله الامام جعفر بن محمد الصادق(عليه السلام) مولى له يقال له مصادف فأعطاه ألف دينار، وقال له « تجهز حتى تخرج إلى مصر، فلما دنوا من مصر استقبلتهم قافلة خارجة من مصر، فسألوهم عن المتاع الذي معهم ما حاله في المدينة، وكان متاع العامة، فأخبروهم أن ليس بمصر منه شيء، فتحالفوا وتعاقدوا أن لا ينقصوا متاعهم من ربح، دينارا بدينار، فلما قبضوا أموالهم انصرفوا إلى المدينة، فدخل مصادف على أبي عبد الله (عليه السلام) ومعه كيسان في كل واحد ألف دينار، فقال : جعلت فداك، هذا رأس المال، وهذا الآخر ربح، فقال الإمام (عليه السلام) إن هذا الربح كثير، ولكن ما صنعتم في المتاع ؟ فحدثه كيف صنعوا وكيف تحالفوا . فقال الإمام (عليه السلام) سبحان الله، تحلفون على قوم مسلمين ألا تبيعوهم إلا بربح الدينار دينارا ثم أخذ أحد الكيسين، فقال : هذا رأس المال ولا حاجة لنا في هذا الربح، ثم قال : يا مصادف، مجالدة السيوف أهون من طلب الحلال (الطوسي، د – ت، ج٧،ص١٤) فكان موقف الإمام في هذا المقام هو موقف الإسلام الذي يرفض الاستغلال في أي مجال من مجالات الحياة، ويحدد عمليا إنسانية الإسلام في المعاملة ورفضه التجاوزات، سواء في ذلك الاستغلال المالي أم الاستغلال العملي.

الاسعار في اللغة:-

السعر من الأسعار وهو الذي يقوم عليه الثمن (الازهري، ٢٠٠١،ج١،ص١٧٩)، وجاء في المصباح المنير مادة (سعر) سعرت الشيء تسعيراً جعلت له سعراً معلوماً ينتهى إليه وأسعرته بالألف لغة، وله سعر إذا زادت قيمته، وليس له سعر إذا أفرط رخصه والجمع أسعار مثل : حمل وأحمال وسعرت النار سعراً من باب نفع، وأسعرتها أسعارا أوقدتها فاستعرت (الفيومي . د – ت ،ج ١ ص ٢٧٧).

السيطرة على الاسعار:-

واجب الدولة ان تطبق وترسم السياسات الاقتصادية لغرض السيطرة على الاسعار فالسلع تختلف من مكان الى اخر فالسلع الغذائية تكون ارخص في المناطق التي تزرع فيها ويختلف من بلد الى اخر ومثال على ذلك التمر في مدينة أسوٌان وهي مدينة كبيرة وكورة في آخر صعيد مصر وأول بلاد النوبة على النيل في شرقيه (ياقوت الحموي ١٩٧٧،ج١،ص ١٢٧) أقل سعر من مدينة الاسكندرية التي تتواجد فيها الصناعات والقاهرة والفسطاط فهذه المدن غير زراعية بل تحصل على المواد الزراعية من المراكب المحملة بالخيرات من المدن الزراعية والاسعار فيها محددة بالإضافة الى نقل السعر ومصارف السماسرة (والسمسرة كلمة فارسية معرية ،وقيل السمسار القيم بالآمر الحافظ له، والجمع السماسرة، وتعني السمسرة الدلالة وكلا السمسرة والدلالة يؤديان نفس المعنى وهو الوساطة بين البائع والمشتري وذلك مقابل اجر يتقاضاه) (ممدوح محمد حسن، ٢٠١٠،ص٢٢٨) وأرباح التجار (الاندلسي، ٢٠٠٠م، ص٧٩) ولذلك تميز هؤلاء التجار بغناهم الفاحش ولا سيما تجار مصر وخاصة المستغلين منهم حيث اصبح بعض التجار لهم مخازنهم الخاصة ضخمة من الغلال تكفي شعب مصر لمدة ستة أعوام ونستدل على ذلك ان بعض اهل المدن بمصر كانوا أغنياء بدرجة فاحشة ويخزنون الغلال في مخازنهم ويخرجونها في اوقات القحط والغلاء (خسرو ،١٩٨٣، ص١١١).

المبحث الاول
أسعار المحاصيل الزراعية
المطلب الاول: اسعار القمح

يعتبر القمح ومشتقاته الخبز والدقيق من السلع المهمة اثناء الموسم الشتوي في مصر وحضي باهتمام الدولة فكانت تأمر بزراعته في الاراضي الخصبة، وتشغل مساحات واسعة من أنحاء الدلتا وكذلك منطقة الصعيد التي تعد أهم المناطق الزراعية التي يكثر فيها ترسُبات الطمى أثناء الفيضانات (أبن مماتي، ١٩٩١، ص٢٥٨) لذلك شغلت زراعة القمح الجزء الاكبر من الاراضي في هذا العصر (أدولف جروهمان ،١٩٩١،ج٥،ص٦) اهتم المؤرخون بدراستها وذكر اسعارها في كل الاوقات سواء كان ذلك في الشدة وحدوث الازمات او وقت الرخاء ويعد القمح الغذاء الرئيسي للسكان في مصر فهو السلعة الوحيدة عندما تشح في الاسواق تحدث المجاعات في البلاد.

اكد الفاطميون على أهميته القمح لذا اهتموا بزراعته وكثرت مساحة اراضيه الزراعية ومن أهم

السلع التي طبقت عليها سياسة التسعير من قبل الحكام الفاطميين (المقريزي، ١٩٩٩ ،ص١١)، وكانت الدولة تراعي في تسعير العوامل المؤثرة ففي الزيادة او النقصان النيل يتحكم في سعره وعند حدوث فيضان النيل كان التجار يقومون بتحديد السعر خاصة الغلال وكان هؤلاء التجار يشترون القمح وغيره من المحاصيل وهو موجوداً ومزروعاً في الارض من الفلاحين وذلك بإعطائهم مبلغاً من المال شبه مقدم حتى يضمنوا ان المحصول لا يباع لغيرهم مما يمكن الفلاحين من شراء البذور ودفع قيمة الخراج المطلوبة (المقريزي، ١٩٩٦ ،ج٢، ص٢٢٦) وللسيطرة على مياه النيل اثناء الفيضان وضعت جداول لمقياس النيل بالأصبع والذراع خلال هذه الفترة في مصر فزيادة ونقصانه كانا يؤثران على سياسة التسعير التي تفرضها الدولة على البائعين والتجار حسب ظروف المحصول الذي تحدده مياه النيل فاذا تم خمس عشرة ذراعا وكان صلاح لبعض الناس ولا يستسقى فيه وكان فيه نقص من خراج السلطان واذا انتهت الزيادة الى ستة عشر ذراعاً ففيه تمام خراج واخصب الناس وفيه ظمأ ربع البلد ولكنه ضار للبهائم لعدم المرعى وان سبع عشر ذراعاً منها كامل النفع لكل الأراضي لكن ثمانية عشر يؤدي الى فيضان واستبحار وتلف للمراعي (المسعودي=، ٢٠٠٧،ج١،ص٣٤٢)وعندما يقصر نهر النيل عن مستواه المعتاد يترك الفلاحون مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية بدون ري لا تزرع ومن عنده غلال فانه يخزنها فترتع اسعارها، لذلك قام الحكام بتسعير القمح والكثير من السلع الاخرى مما نتج عنه معاناة لكل من التجار والفلاحين في تسديد ما يجب عليهم للديون من خراج وتوريد القمح للمخازن السلطانية (المقريزي، ١٩٩٦،ج٢،ص٢٢٦) وأما عند وفاء النيل فكان انتاج مصر من يكفيها لمدة عامين (البغدادي، ٢٠٠٠،ص٤٤).

أما العامل الاخر المؤثر فهم السماسرة في نقل الغلال من مكان لآخر فهم الذين يرسلون الغلال للمدينة ففي أحد البرديات من القرن الرابع الهجري يقول الوكيل لسيده» وصل القمح وشلناه الى السمسار وان ساهل الله لبيعه... عندك الخير» (جروهمان، ١٩٩١، ج٦،ص٤٢) وكان هؤلاء السماسرة يتقاضون اجورهم من قبل الدولة نظر ما يقومون به من عمل وكانوا يعدون من العاملين بالديوان الخاص بالثغور (ممدوح محمد حسن، ١٩٩١،ص٢٥٦-٢٥٧) لقد كان للثغور اهمية كبرى للفاطميين لذا افرد ديواناً في شئونها المالية وكان عدد من المستخدمين لمباشرة الخدمة بها والى جانب هؤلاء المستخدمين يوجد عدد كبير من العاملين بالديوان ممن تتصل أعمالهم بخدمة التجار الوافدين الى الثغور ومنهم السماسرة والمترجمون والوزانون والبراج والحراس ورجال المخازن وحاملو الاختام (ممدوح محمد حسن=، ١٩٩١، ص٢٥٦-٢٥٧) وكانت أجورهم تضاف على الرسوم المقررة آنذاك كما كانت الدولة تقوم بتحصيل أنواع عديدة من الرسوم

الاضافية التي كان التجار الوافدين الى الاراضي يدفعونها مقابل استخدام السماسرة (ممدوح محمد حسن، ١٩٩١،ص٢٥٦-٢٥٧) .

ان هذا يدل على ان السماسرة لهم دور كبير في حركة الاسواق وتطبيق السياسة الاقتصادية التي وضعها الخلفاء ونوابهم في مصر من خلال العصر لحل الازمات في البلاد فلقد تسببوا في حدوث العديد منها ولذلك تأثرت اسعار السلع ولا سيما القمح ومشتقاته بذلك ولم تستقر طوال فترة حكم الفاطميين وقد وضع جدول لبعض من هذه الاسعار في اوقات مختلفة .

المطلب الثاني: سيطرة الدولة على الاسعار

قامت الدولة بفرض سياستها الاقتصادية على السلع وأسعارها لتستطيع التحكم والسيطرة على النظام الاقتصادي بالبلاد، واتخذت عدة اجراءات للسيطرة على السوق بالنسبة للقمح استطاعت ان تتحكم بسعره عن طريق محاصرة السواحل التي ترد اليها الغلة أو البيع من مخازنها بالسعر الذي تحدده الدولة (المقريزي، ١٩٩٩،ص٩١) الى جانب ذلك اهتموا بالطرق البرية التي تصل بين المدن والقرى الزراعية حفاظاً على الاقتصاد المصري، وأنشأوا جسراً يصل بين القاهرة وأسوان ويقع على شاطئ النيل وصدر قرار بتعين موظف رسمي يشرف عليه وقد ذكر خسرو (سفر نامه ،١٩٨٦،ص٥٣) أنهم « عينوا له موظفا يشرف على صيانته وتجديد عمارته ورصدوا لهذا الغرض مبلغا سنوياً قدره عشرة الأف دينار» وكان الدينار أحد المسكوكات المصرية التي خصصت لها دار تضربها وكانت ترتبط بمثاقيل معينة وقد اختلف المؤرخون في تعرفه فهناك رأى يقول ان الدينار وحدة العملة الاسلامية ويصنع من الذهب وهذه الكلمة ترجع الى أصل لاتيني (Denarius) واستخدمت في عملة روما وحرفت في العربية الى الدينار، وهناك رأى يقول الن الدينار كلمة فارسية انتقلت الى العربية وهو الاسم الذي يطلق على النقود الذهبية وهو يقابل كلمة (Deniers) عند الفرنسين (القلقشندي، ١٩٧٨،ج٣،ص٤٤٠) والدينار بوصفه وحدة أوزان النقود يساوي نظرياً مثقالًا واحدًا وكوزنه سبيكة ذهبية(٤,٣٣٣ غم) (هنتس، ١٩٧٠ ،ص٢٩) .

المطلب الثالث: محاسبة التجار والطحانين

لم تقف الدولة ساكنة أمام هذه الاسعار والاضطرابات اتخذت الاجراءات اللازمة لمقاومة الاضطرابات والازمات في البلاد وقد تحول الى تجار الغلال فكان الخلفاء يأخذونهم بالحزم وصدرت الاوامر للتشهير بالمذنب حيث القائد الفاطمي (جوهر الصقلي ،القائد أبو الحسن جوهر بن عبد الله المعروف بالكاتب الرومي كان من موالي المعز بن المنصور بن القائم بن المهدي صاحب إفريقية وجهزه إلى الديار المصرية ليأخذها بعد موت الأستاذ كافور الإخشيدي وسير معه العساكر وهو المقدم وكان رحيله من إفريقية يوم السبت رابع عشر شهر ربيع

الأول سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة وتسلم مصر يوم الثلاثاء لاثنتي عشرة ليلة بقيت من شعبان من السنة المذكورة وصعد المنبر خطيبا بها يوم الجمعة لعشر بقين من شعبان ودعا لمولاه المعز فأقيمت الدعوة للمعز في الجامع) (ابن خلكان، ١٩٦٨، ج١،ص٣٧٥) عندما وجد هناك أزمة في البلاد بسب اختفاء القمح أمر بجمع الطحانين وقام بضربهم والتشهير بهم أمام الناس في الأسواق (المقريزي، ١٩٩٩، ص٨٩) والتشهير يعني ان يركب المذنب جملاً ويمسك جرساً وًينادي بين الناس الكذاب الذي يعاقب (ناصر خسرو، ١٩٨٣ ،ص١٢٠) وهذا اسلوب للمحافظة على الاسعار والتزام التجار والباعة بها.

المطلب الرابع :- المجاعة ووحدة الوزن والتسعير

أما في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله سنة (٣٨٦- ٤١١هـ / ٩٩٦-١٠٢٠م)هـ حدثت مجاعة في البلاد بسبب قصور مياه نهر النيل مما أدى الى حدوث اضطرابات في مصر واختل الامن الى حد خطف النساء من الطرق (المقريزي، ١٩٩٩ ،ص٨٩) وصل فيها سعر اربعة أرطال (والرطل في زمن الفاطميين في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلادي كان الرطل المصري يزن(١٤٠) درهماً= ٤٣٧,٥غم وقد ذكر المقريزي أن وزنه اثنتا عشرة أوقية وهي اربعون درهماً فيكون الرطل ثمانين وأربعمائة درهم (المقريزي، ١٩٥٧، ص٦٥) من القمح الى أربعة دراهم وكثر عدد التجار وبالغوا في استغلال الناس لكن الحاكم بأمر الله فرض سياسة التسعير عن طريق استعمال القوة والعقاب لمن يخالف قراراته واوامره وهذه هي سياسة الحاكم المعروفة والتي استطاع بها تنفيذ كل ما يريد (الدوادارى، ١٩٦١،ص٢٦١) وفي سنة ٣٩٥هـ عادت الاسعار للارتفاع مرة أخرى وحدث غلاء وصل فيها سعر تليس الواحد من القمح (والتليس كيس من الصوف او الخواص ويعد أحد الاوزان الاسلامية في مصر ويقال انه يصل الى ٨ ويبات وهناك رأى يقول انه يساوي ١٥٠ رطل مصرياً وفي القرن التاسع عشر وصل الى ٢٢٥كغم) (ابن مماتي ،١٩٩١، ص٣٦٥) الى دينار الا قيراط (والقيراط وحدة أوزان شرعية وهو جزء من أربعة وعشرين جزءاً من الدينار وهو ثلاث حبات من الشعير وهو أيضا معرب (المقريزي، ٢٠٠٧ ،ص٦٤) وبدا تضارب الاسعار واستمر هذا الغلاء حتى سنة ٣٩٨هـ واشار المقريزي ذلك بقوله « ان السعر في هذه السنة وصل الى أربعة دنانير في وقت عدمت فيه الاقوات» (المقريزي، ١٩٩٩ ،ص٩١) فأصدرت الدولة قرارات حازمة لمواجهة الغلاء عند ذلك قامت بتحديد الاسعار فصدرت مرسوم عن الخلافة حدد فيه سعر القمح وجعل سعر تليس القمح بثلاثة دنانير (الدوادارى، ١٩٦١، ص٢٧٠-٢٧٧) وكان يعاقب من يخالف ذلك بالقتل (الانطاكي، ١٩٠٩م، ص١٩١) وقد بلغت قيمة سعر الأرب (وهو مكيال اهل مصر ومقداره اربعة وعشرون صاعاً= ٢٠٤٠×٢٤= ٤٨٩٦٠غرام وفي

الوقت الحاضر يساوي الارب في مصر ١٩٨لترا وهذا يتوافق مع ١٥٠ كغم القمح و١٢٠ كغم من الشعير و١٤٠ كغم من الذرة و١٥٥كغم من الفول) (المقريزي، ٢٠٠٧، ص٨٠) من القمح في الاسواق المصرية سنة ٤١٥هـ في كثير من الاوقات أربعمائة وخمسين درهماً وذلك غير تكلفة أو أجرة السمسرة والتي وصلت الى عشرة دراهم وتغيرت هذه الاسعار بحسب الاوضاع الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وكان السماسرة يتدخلون في تحديد الاسعار وان عملية التسعير تتم تحت اشراف المحتسب(وهي وظيفة دينية يطلق على صاحبها متولي الحسبة، والحسبة هي الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاصلاح بين الناس ويجب ان يكون فقيهاً عارفاً بحكام الشريعة وكان يهتم بالنظر بالمكاييل والاوزان والنظر في دار العيار وهذه الوظيفة قديمة في المجتمع الاسلامي) (الشيرزي، ١٩٤٦،ص١٠٣) لحماية الناس من جشع التجار (المسبحي،١٩٨٠، ج٤٠،ص١١٩) .

واختلفت الاسعار في عهد الخليفة المستنصر بالله الفاطمي(٤٢٧هـ - ٤٨٧هـ/ ١٠٣٥- ١٠٩٤م) ففي بداية عهده تميزت البلاد بالرخاء الاقتصادي، ولكن لم يستمر طويلاً حيث باع القمح بسعر رخيص فمن خلال الاضطرابات تعرضت البلاد فيها الى شدة عظمى أطلق عليها الشدة المستنصرية فكان نهر النيل يزيد وينقص ولم تجد الدولة الفاطمية من يزرع الارض خاصة عندما انقطعت المواصلات البرية والبحرية فحدث الغلاء في السلع بمصر ولا سيما الغذائية منها وخاصة القمح، ففي سنة ٤٤٤هـ - ٤٤٦هـ تلاعب التجار بالأسعار فاضطرت السلطة الفاطمية الى اصدار أوامرها للجنود بأن يقوموا بزراعة الارض بسبب ما حدث وفيها مات الكثير من الناس (الن اياس، ١٩٨٢،ج١،ص٦١) وهذه اشارة الى تدخل الجند في الحياة الاقتصادية، ففي هذه المرة لم يكن الغلاء بسب نقص المياه من نهر النيل لآن منسوبه في السنة الاولى كان يزيد على سبعة عشر ذراعا ولكن في السنة الثانية وصل الى خمسة عشر ذراعا واربعة عشر أصبعاً لكن الوزير اليازوري (القاضي ابو محمد الحسن بن علي اليازوري مضافا لقضاة القضاة ولقي الناصر للدين غياث المسلمين الوزير الاجل المكين في الفترة ما بين ٤٤٢- ٤٥٠ هـ) سيد الرؤساء تاج الاصفاء قاضي القضاة، وداعي الدعاة أحد الوزراء الذين تولوا في عهد الخليفة المستنصر الفاطمي وفي ايامه سأله المستنصر ان يكتب اسمه معه على السكة وعزل عن الوزارة بأمر من المستنصر لدين الله الفاطمي سنة ٤٥٠هـ) (السيوطي، ١٩٦٧، ج٢،ص٢٠٢) أستطاع أن يحصر التجار الذين يستغلون المزارعين ويشترون محاصيلهم مقابل ان يسددوا لهم ما عليهم من أموال وضرائب مع فائدة لهم وأمر عماله على البلاد بوضع يدهم على مخازن القمح وعليهم حملها الى مخازن الدولة بالفسطاط (المقريزي، ١٩٩٩، ص٩٥) وأمر بتحديد سعر القمح وجعل سعره واحد من قبل الدولة وتم ذلك عن طريق تخويف التجار حت يلتزم الجميع، وبعد

ان ملأ الأسواق بالغلال أجبرهم بإخراج ما عندهم لبيعه بالسعر الذي تحدده الدولة (المقريزي، ١٩٩٩، ص ٩٥- ٩٦).

وقد أصدر الوزير اليازوري أمراً بشراء المحاصيل الزراعية خاصة القمح وجمع الكثير من الغلال من مخازن التجار ووضعها تحت يد الدولة في مخازنها وختم عليها وأمر بوضع حراس على هذه المخازن ووضع رجال آخرين يعلنون عن نوع السلعة وسعرها ومميزاتها واطلق عليهم اسم الدلالون وقام بتحديد سعر القمح وألزم التجار بها ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للموت فقرر ان يكون سعر تليس القمح ثلاثة دنانير يعد ان كان ثمانية، ومن اجل وفرة الفائض في السوق والسيطرة على الاسعار فقد خصص حصة يومية للخبازين تعطي لهم ليقوموا بخبزه وبيعه للناس بسعر الدولة واستمر السعر حتى سنة ٤٤٧ه (المقريزي، د – ت، ج٢،ص١٧٠)، وهذه الاجراءات التي اتخذها اليازوري استطاع ان يتحكم يسعر الغلال في الاسواق ويفرض السعر الذي يريده ويدل ذلك على حسن تدبيره وشدته لوقف الأزمة لا سيما في فترة حكمه على الاقل.

وعندما حدثت الشدة وصل سعر القمح سنة ٤٦٢هـ الى مائة دينار للأريب بداية لأيام السواد في مصر هذا العصر (ابو المحاسن، ١٩٩٢، ج٥، ص٨٥) ثم وصلت الى مائتي دينار ،عدمت أصلًا فزادت المجاعات ولم يوجد من يزرع في الارض الزراعية فتسبب ذلك بموت الكثير (المقريزي ،١٩٩٦، ج٢،ص٣٠٠).

المطلب الخامس: الخليفة الآمر بأحكام الله ووزرائه

ففي عهد الخليفة الآمر بأحكام الله الفاطمي(٤٩٥-٥٢٤هـ/ ١١٠٢-١١٣٠م) (ابو علي منصور بن ابي القاسم أحمد بن المستعلي بالله ولد في محرم سنة٤٩٠هـ وقد بويع بالخلافة وعمره خمس سنين واشهر وايام وتولى الوزير الافضل شاهنشاه بن بدر الجمالي أمير الجيوش وقد حسنت تربيته وحظر عليه المعاصي والفسوق، وقد تحسنت احوال البلاد كثيرا على يده ولكن الامر لم يرضيه عندما كبر فقتله وقيل انه كان فاسقاً ظالماً جبار كثير اللهو وكان يدبر المكايد للوزراء حتى توفى سنة٥٢٤هـ) (الدواداري١٩٦١،ص٤٦١) وفي أيام وزارة الافضل بن بدر الجمالي أمير الجيوش الذي كان يعد من الوزراء المحنكين في البلاد حدث غلاء في مصر أمر نوابه بفتح مخازن الحنطة واطلاق بيعه لمن يرغب بسعر كل مائة أردب قمح بثلاثين ديناراً، ويعد الوزير الافضل صاحب التسعير العكس اي انه جعل سعر السلعة أقل من سعرها الاساسي والارخص بفارق كبير من السعر الاساسي في السوق وبهذه السياسة أجبر التجار على اخراج ما لديهم من قمح وغلال لبيعه وتفاد بذلك حدوث أزمة في البلاد (المقريزي، ١٩٩٦ ،ج٣،ص٦٧) ومن الواضح ان الوزير الافضل كان قد اخذ الاحتياط لوقع الازمة في مصر فقد كان تحت يده مخزون ضخم من الغلال اغرق الاسواق فيها

فتحسنت أحوال الناس ونشطت حركة البيع والشراء وحصل البعض على مكاسب كبيرة .

عندما وقع الغلاء في عهد الخليفة الفاطمي الفائز بنصر الله(٥٤٩-٥٥٥هـ/ ١١٥٤-١١٦٠م) (ابو القاسم عيسى الملقب بالفائز بن ظافر بن الحافظ لدين الله الفاطمي ولد سنة ٥٤٤هـ وتولى الخلافة بعد مقتل ابيه الظافر سنة ٥٤٩هـ على يد الصالح الطلائع ابن رزيك حاكم ولاية منية الخصيب بصعيد مصر وهو الذي ساعده على القضاء على كل المتمردين على حكمه حتى توفى الفائز سنة ٥٥٥هـ (ابن خلكان ،١٩٦٨، ج٣،ص٤٩١-٤٩٤) وايام وزارة الصالح طلائع بن رزيك ٥٤٩-٥٥٦هـ (ولد طلائع بن رزيك سنة ٤٩٥هـ واصله من الشيعة الامامية في بلاد العراق وقدم مصر فقيرا وترقى في الوظائف حتى ولى منية الخصيب بالوجه القبلي وسنحت له الفرصة وجاء الى بلاد القاهرة وتولى فيها الوزارة في عهد الخليفة الفائز الفاطمي لقب بالملك الصالح وتصف بحسن شعره واصبح له ديوان خاص به وكان من اقوى الشخصيات حتى توفى في شهر رمضان سنة ٥٥٦هـ) (الاصفهاني، ٢٠٠٥، ج١،ص١٧٧) وقد بلغ سعر الاردب خمسة دنانير نظراً لقصور ماء النيل عن الوفاء وحاول الوزير تسعير القمح لكن لم يلتزم احد به واستمر الغلاء يتزايد في البلاد (المقريزي، ١٩٩٩،ص١٠٣) وظلت اسعار القمح بالتذبذب الى ان انتهاء عهد الدولة الفاطمية في مصر ٥٦٧هـ ورغم ذلك استطاعت الدولة الفاطمية ان تتحكم في سعره عن طريق محاصرة السواحل التي ترد اليها الغلة وفرض سياسة التسعير الان ذلك لم يمنع قيام الثورات واضطرب الامن الداخلي خاصة عند حدوث الشدة المستنصرية في عهد الخليفة المستنصر لدين الله الفاطمي .

المبحث الثاني
اسعار الدقيق

أما بالنسبة الدقيق هو طحين القمح الذي يرتفع سعره بعد سعر القمح نظراً لتزايد اجور الطحانين باعتباره العمل المبذول في الطحن سلعة خاضعة للتغيير فهؤلاء الطحانين كانوا يضعون تسعيراً معيناً على كل كمية يقومون بطحنها فمثلا في عام ٤١٥هـ كان سعر طحين قفه (وهي شبه القرعة اليابسة مدورة وتصنع من الخوص يجنى فيها الرطب وتضع فيها النساء غزلهن ويعبى فيها الطحين ويلقى فيها الراكب زاده وثمره) (ابن منظور، د - ت ،ج٤١،ص٣٧٠) القمح خمسة دراهم طبقاً للتسعيرة الذي فرضه الطحانون محاولة منهم للكسب واستغلال الناس في زيادة الاسعار، والسبب في ذلك استيلاء الدولة على الغلال لصالح المخازن السلطانية ورعاية المحتسب (المسبحي، ١٩٨٠،ج٤٠،ص١٩٣) دواس بن يعقوب الكتامي(وهو من قبائل كتامة التي سكنت مصر وحذت على مكانة في عصر الدولة الفاطمية والكتاميين اهل دولة مدة خلافة عبيد الله المهدي وابنه القائم بإمر الله وبهم فتح مصر تقلد دواس الحسبة والاسواق والسواحل في شهر رجب سنة٤١٤هـ

بأمر الخليفة الظاهر واستقام له الحال لفترة ثم ساءت احوال البلاد فعين الظاهر بدلا عنه بقى الخادم الذي لم يستطع وقف ازمة مصر فأعيد دواس مرة ثانية للحسبة سنة ٤١٥هـ) (المقريزي،١٩٩٦ ،ج٢، ص١٣- ١٤) للطحانين والخبازين، مما جعلهم يستغلون ذلك ويرفعون السعر طبقاً لا أوامر المحتسب (المقريزي، ١٩٩٦ ،ج٢،ص١٤٤).

نتيجة لذلك فرضت الدولة الفاطمية سياستها في التحكم في الاسعار، فقامت بتسعير الدقيق عن طريق قصر بيع القمح للطحانين والتشديد عليهم بالبيع بالسعر المنخفض الذي تقرره وليس كما يقررون هم سابقاً وألزمتهم بذلك والا فرض عليهم العقاب الشديد الذي يصل حد القتل (المقريزي، ١٩٩٩١،ص٩٦) وهنا يمكن الاشارة الى ان اسعار الدقيق عن غيرها من السلع الاخرى.

المطلب الاول: غلاء الدقيق

ومن الامثلة على ذلك انه في سنة٣٧٣هـ اضطربت احوال البلاد وحدث غلاء شديد وصلت فيه حملة اي حمل الطحين يحسب بثلاثمائة رطل بالمصري (النويري، ٢٠٠٤ ،ج٢٨،ص٩٩) والدقيق الجشكار وهو نوع الدقيق لكن من اردء انواعه حيث يطلق عليه الجشكار وقد ذكر بأنه الخبز المصنوع من الدقيق الخشن بالردة (ابن البيطار، ١٩٩٢، ص٦١) بيع بأحد عشر ديناراً والعلامة أجود انواع الدقيق (ابن عبد ربه،١٩٥٤،ص٦٩) بيع بأثني عشر ديناراً (المقريزي، ١٩٩٦، ج٢،ص٧٤) ففي سنة ٣٩٨هـ في عهد الحاكم بأمر الله حدث غلاء قلت فيه تكالب الناس على الرغيف يقول المقريزي « فاجتمعوا وضجوا من قتله وسواده ورفعوا للحاكم شكواهم وكانت حملة الدقيق قد بلغت ستة دنانير بل ان السعر قد زاد في سنة(٤١٠هـ/ ١٠١٩م)حتى وصل رطل الدقيق بدرهم (المقريزي، ١٩٩٦، ج٢،ص١١٥) .

المطلب الثاني: الفيضان وغلاء الدقيق

هذا في الوقت الذي بلغ فيضان نهر النيل الى تسعة عشر ذراعاً وثمانية أصابع وادى ذلك الى أغراق الاراضي وتلف المحاصيل الزراعية ولم يتقيد التجار بالتسعير الذي وضعه الحاكم الفاطمي وفي هذه الاثناء يلاحظ ان أغلب السنوات الدقيق ارتفاعاً في سعره والدولة الفاطمة تعرضت لأوقات غلاء كثيرة وصل فيها سعر حملة الدقيق دينارين وربع (المسبحي، ١٩٨٠،ج٤٠، ص ١٢-١٦) وشهد عام ٤١٥هـ سعر رطلان ونصف من الدقيق بسعر درهم وبيعت حملة الدقيق بأربعة دنانير ونصف الدينار وقرطين وقد اساء الحال وصل في هذا العام سعر الرطل ونصف من الدقيق الى درهم وسعر حملة الدقيق من أربعة دنانير الى ستة دنانير (المسبحي، ١٩٨٠،ج٤٠، ص١٨٧- ١٩٢) ويتضح من ذلك ان اغلب أسعار الدقيق التي ذكرها المؤرخون في عهد الدولة الفاطمية في أوقات الغلاء دفع الحكام الى فرض سياسة التسعير على السلع برغم ان هذه الاسعار كانت تختلف من وقت الى اخر ومن مكان الى اخر حسب قربها من مناطق أنتاجها ففي الغلاء يختلف السعر عن فترات

رخاء البلاد وكثيرا ما كان الحكام يسعون جاهدين لا عادة البلاد الى توازنها حتى انتهاء دولتهم بفرض سياستهم الاقتصادية .

المطلب الثالث: اسعار الخبز

لم يكن الخبز المادة الوحيدة التي تعرضت للغلاء فكانت اسعار الخبز مرتبطة بسعري القمح والدقيق فعندما يزيد سعرهما يزيد سعر الخبز الذي اختفى الخبز عندما حدثت المجاعة الكبرى في الشدة المستنصرية (٤٥٧هـ - ٤٦٤هـ/ ١٠٦٥م-١٠٧١م)والتي فيها لم تستطع الدولة الزام الناس بتسعير السلع (المقريزي، ١٩٩٦، ج٢، ص٢٩٦-٢٩٧) فالخبز من أهم المواد الغذائية التي يحتاج اليها الناس ويعتمدون عليها في غذائهم فكان يصنع من القمح والشعير (ممدوح محمد حسن ،٢٠١٣، ص٢٠٦-٢٠٧).

وكان الناس يتزاحمون على الافران من اجل الحصول على احتياجاتهم لذلك يكثر التلاعب في أسعار الخبز عن أسعار اي سلعة أخرى ومن اجل ذلك تعددت هذه الطريقة فسعر القمح في زيادة وسعر طحنه كذلك ليصبح دقيقاً وعند خبزه وانتقاله من الافران الى دكاكين بائعيه (المقريزي، ١٩٩٩، ص٩٧-٩٨) فيزيد من تكاليفه نتيجة الربح الخاص بتجار الخبز اضافتاً الى اجرة الافران التي كانت تغش في وزن الرغيف (المقريزي، ١٩٩٦، ج٢، ص١٥١-١٦٦)؛ ولان الخبز قوت المجتمع وللحفاظ على اسعاره وقفت الدولة الفاطمية بشدة أما هذا الغش وسعرت الخبز واصدرت أوامرها للمحتسب دواس بن يعقوب بتكليف من الخليفة الظاهر الفاطمية وبحكم وظيفته منفذا لقرارات السلطة الحاكمة بضرب الخبازين والدقاقين معاقبة لهم على الغش وعدم التزامهم بالتسعير فأرسلهم للسجون وعاقبهم وكثر من ضرب الدقاقين كلما تعذر القمح والدقيق والخبز وأمر بالطواف بهم على الجمال في شوارع مصر وكانت عدتهم اثنين وعشرين رجلا بسبب رفعهم الاسعار فساد الدقيق (المسبحي، ١٩٨٠ ،ج٤٠، ص١٩٦-١٩٧) ففي سنة ٣٥٨هـ عند دخول الفاطميين مصر وصل فيها رطل الخبز الى درهمين (المقريزي، ١٩٩٦، ج٢،ص٢٥) وفي سنة ٣٨٢هـ أصبح أثنا عشر رطلا للخبز السميد بدرهم (المسبحي، ١٩٨٠،ج٤٠، ص ١٢-١٦) وهو الاكثر جودة وثمنه أكثر ارتفاعاً من الخبز الاسود (ابن ميسر ،د - ت، ص١٧١) وبدأت الاضطرابات بسبب قيمة العملة الشرائية .

وقد شددت الدولة قبضتها على الاسواق واصدرت سجلاً بتسعيرة العملة حيث حددت فيها الدولة الضريبة التي يؤخذ على السلع فاستقرت الاسعار الى وفاة الخليفة العزيز بالله الفاطمي(٣٨٦هـ/ ٩٩٦م) بحكم تطبيق السلطة سياسة التسعير في البلاد، لم يدم الاستقرار طويلا عاد الغلاء مرة أخرى واصبح سعر الخبز أربعة أرطال بدرهم وبدأت اسعار الخبز في السنوات اللاحقة في التذبذب حيت تم تسعيره من قبل الدولة الفاطمية

سنة ٣٩٠هـ فوصل سعره عشرة رطلا من الخبز بدرهم واحد (المقريزي، ١٩٩٦، ج١، ص ٢٧٤-٢٧٧) وواصل سعر الخبز ذروته ففي شهر شوال (٤١٥هـ/ ١٠٢٤م)الرطلين بدرهم ثم ارتفع في ذي العقدة ليصبح الرطلين بدرهم وربع (المسيحي، ١٩٨٠، ص١٩٢) فقد فرضت الدولة سياسة التسعير على الخبز وجعلت لكل نوع من الخبز سعرا معيناً وبرغم ذلك لم يلتزم أحد بهذه السياسة مع استمرار الغلاء وقد انتهت في اليوم التالي من تطبيقها، فتم بيع الرطل بدرهم (المقريزي ،١٩٩٦، ج١، ص ١٦٩-١٧٠) وصل سعر الاردب من القمح في الغلاء سنة ٥٣٢هـ/ ١٤١١م الى ثلاثة دنانير(تسعين درهماً) عندما نقصت مياه نهر النيل وقلت الغلال وارتفعت، لذلك امرت السلطة الفاطمية بإخراج الغلال من المخازن، لكن الغلاء سنة (٥٣٦هـ/ ١١٤١م) حتى سنة ٥٣٨هـ/ ١١٤٣م وصل الارب الى خمسة دنانير والخبز الى ثلاثة أرطال بدرهم ثم تعذر وجوده نهائيا (ابن ميسر ،د - ت، ص١٣١-١٣٤)، ويتضح مما ورد ان التسعير في بداية العصر الفاطمي الذي فرض على القمح والدقيق والخبز معقول الى حد ما رغم الظروف الذي تمر فيها الدولة فقد كان الجميع يستطيع شراءها ففي عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي الذي يتمتع بشخصية قوية عندما فرض سلطة الدولة وطبق التسعير على السلع والزم الجميع بها.

وقد سعى الخليفة الحاكم بأمر الله لخدمة الناس افضل من عهد خلفائه التي انتابها الضعف في حكومتها واشرفت الحكومة على القمح والدقيق والخبز بصورة مباشرة خاصة عندما يخرج الدقيق من المطاحن الى المخازن وهو ما أدى الى أنهاء المجاعة في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله سنة(٣٩٨هـ/ ١٠٠٨م)، وجاء من بعده خلفاء لم يلتزمون بسياسته وفي ذلك يذكر المقريزي (المقريزي ،١٩٩٩،ص٩١) « ولكن من بعده خلفائه لم يلتزم أحد بهذه السياسة نظراً لضعف السلطة وتدهور أحوال البلاد» .

المطلب الرابع: اسعار الشعير

يحتل الشعير اهمية بعد القمح الذي يعتمد عليه الناس في حياتهم وغذائهم وقد ادرك الفاطميون أهميته في المجتمع المصري واختلفت اسعاره ففي وقت الرخاء غير وقت الغلاء، فالشعير اختلف سعره عن القمح عند سنة(٣٩٦هـ/ ١٠٠٥م) بيعة الويبة (المكيال مصري) من الشعير بخمسة دراهم (المقريزي، ٦٩٩١، ج٢،ص٢٦-٣٦) وهذا ما أثر على الاسعار ولم يكن للشعير سعر ثابت فقد اختلف سعره حسب وضع البلاد واستقرارها، ولم تقف الحكومة الفاطمية عاجزة أمام هذا الغلاء فلجأت الى تسعير السلع (ابن تيمية، - د- ت، ص٣٣) لذلك قامت الدولة بتسعير الغلال ومنها الشعير وليس فيه غبن على التاجر أو يرهق كاهل المشتري الذي يستهلكه فقد تم تحديد السعر الذي يبيع به التاجر في الاسوق.

ففرض على الشعير في سنة(٣٩٧هـ/ ١٠٠٦م) التسعيرة بأمر من الحكومة ليصبح سعر اربع ويبات

بدينار ولم تلتزم الناس بالتسعيرة في السنوات السابقة وخاصة مع اشتداد الغلاء (المسبحي، ١٩٨٠،ص١٨٧-١٨٨)، لذلك قل المعروض للناس من الشعير وتأثرت الاسعار في الاسواق، مما جعل الاسعار ترتفع بشدة (جوس، ١٩٦٤، ص١٠٠) لذلك استهانت بتشريعات الحكومة بفرض التسعير فقد قامت الدولة بفرضها عن طريق التخويف والعقاب حتى يتم التخفيف من حدة ارتفاع الاسعار (المسبحي، ١٩٨٠ ، ص٦٧) وان تطبيق الدولة لسياسة التسعير على الشعير ساعد على ضبط أمور الدولة وحمايتها من نتائج الازمات الخطيرة التي تؤدي الى اضطرابات عظيمة .

المطلب الخامس: اسعار الارز

والرز لا يقل أهمية عن القمح والشعير ويزيد في سعره عن القمح نظراً للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها الارز، وكانت مصر تتميز بجودة زراعته في العصر الفاطمي ولاسيما (الصعيد) فكانت اجود المزارع بمصر كلها وخاصة ببلاد الفيوم، التي كان فيها زراعة للأرز وإنتاج أيضاً (المقدسي، ١٩٠٤، ص٢٠١) ففي سنتي(٣٩٦هـ / ١٠٠٥م و٣٩٨هـ/ ١٠٠٧م) كان سعره بدينار للوبية، وهذا يوضح ان سعر الارز كان أعلى من القمح وظل الناس يلتزمون بهذا السعر سنوات حتى حدثت الشدة المستنصرية التي تعد من اكبر الازمات والمجاعات في مصر، فاصبح المائة أردب من الارز بعشرة دنانير خاصة عندما فسدت الغلال في سنة ٥٣٣هـ/ ١١٣٨م في عهد الخليفة الحافظ لدين الله الفاطمي (المقريزي، ١٩٩٦، ج٢، ص٧٤).

الخاتمة

١- ان سياسة التسعير في مصر خلال العصر الفاطمي أتجاه السلع وخاصة الغذائية منها فأنها عرضت عدة اجراءات لغرض الاصلاح الزراعي في مصر حيث واجهت الاسعار في وقت الرخاء والازمات وفرضت سياسة التسعير لجمع الربح الكثير أو لحل أزمة تعرضت لها البلاد ومنها القمح ومشتقاته من الدقيق والخبز وكذلك الشعير والارز .

٢- برز دور التجار والسماسرة في عهد الدولة الفاطمية مسالة تحديد هذه الاسعار في الاسواق كما يريدون في سبيل تحقيق أهدافهم الربح وكانت الدولة الفاطمية كثيرا ما تؤيدهم في ذلك فالهدف واحد واتخذت الدولة الفاطمية عدداً من الاجراءات والقرارات الاقتصادية تجاه مظاهر الفاسد وظهر هذا الامر لمواجهة الازمات ومراقبة الاسعار وحل المشكلات في البلاد.

٣- برز دهاء الفاطميين وقوتهم في كثير من الفترات في مواجهة الازمات وخاصة في بداية حكمهم مصر حيث أحدثت هذه الاضطرابات عند الناس خوفاً على المستقبل مما دفعهم لتخزين السلع التي يحتاجها الاسواق لذلك حاول القائد جوهر الصقلي ضبط الاوضاع في البلاد فاصدر قرار بمنع تخزين الغلال وعاقب من يخالف ذلك، وأمر بتعين محتسب لمراقبة الاسواق وحل المشكلات وقد ظهر

دور المحتسب واضحا اثناء حكمهم.

٤- ان تطبيق الدولة لسياسة التسعير على الشعير ساعد على ضبط أمور الدولة وحمايتها من نتائج الازمات.

٥- ان سعر الارز كان أعلى من القمح وظل الناس يلتزمون بهذا السعر سنوات حتى تعد من اكبر الازمات والمجاعات في مصر.

المصادر والمراجع

اولا :- القران الكريم

ثانياً:- المصادر الاولية

١- ابن الاثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن ابن عبد الكريم الشيباني ابي الحسن (ت- ٦٠٦هـ / ١٢٠٩م)، نهاية غريب الحديث،(بيروت - ١٩٧٩م).

٢- ابن الازهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت- ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م) تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب بيروت - ٢٠٠١م

٣- الاصفهاني، العماد محمد بن حامد هبة الله ،(ت- ٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م)، خريدة القصر وجريدة العصر، القاهرة-٢٠٠٥.

٤- الاندلسي، ابو الحسن علي بن موسى ابن سعيد المغربي،(ت- ٦٨٥هـ/ ١٢٨٦ م)، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، القاهرة- ٢٠٠٠م.

٥- الانطاكي، يحيى بن سعيد (ت- ٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م) تاريخ يحيى بن سعيد الانطاكي، مطبعة الاباء اليسوعيين -١٩٠٩م.

٦- ابن اياس ابو بركات محمد ابن احمد الحنفي(ت ٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م)/ بدائع الزهور في وقائع الدهور، القاهرة – ١٩٨٢.

٧- البغدادي، موفق الدين عبد اللطيف (ت- ٦٩٣هـ/ ١٢٩٣م) الافادة والاعتبار في امور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، مطبعة وادي النيل – ٢٠٠٠م.

٨- ابن البيطار، ضياء الدين ابو محمد بن عبد الله،(ت- ٨٧٤ هـ / ١٤٦٩م)،الجامع لمفردات الأدوية والاغذية، بيروت- ١٩٩٢.

٩- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى ،(ت- ٢٧٩هـ/ ٨٩٢ م)، سنن الترمذي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف (بيروت- ١٩٨٣م).

١٠- ابن تيمية، تقي الدين ابو العباس أحمد عبد الحليم (ت- ٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م)، الحسبة في الاسلام، بيروت- د- ت .

١١- ابن خلكان ،ابي العباس شمس الدين احمد بن ابراهيم (ت – ٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)، وفيات الاعيان بأنباء ابناء الزمان، بيروت- ١٩٦٨م.

١٢- ابن الدوادارى ،ابي بكر بن عبد الله بن أيبك (ت- ٧٣٦هـ/ ١٣٣٥م) الدرة المضية في اخبار الدولة الفاطمية ،(القاهرة- ١٩٦١م).

١٣- السيوطي، جلال الدين السيوطي (٨٤٩هـ/ ١٤٤٥م) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (بيروت- ١٩٦٧).

١٤- الشيرزي، عبد الرحمن نصر (ت- ٥٨٩هـ/ ١١٩٣م)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، القاهرة- ١٩٤٦.

١٥- الصدوق، أبو محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابوية ألقمي،(ت- ٣٨١هـ/ ٩٩١م)، من لا يحضره الفقيه، (طهران – ١٩٧٠م) .

١٦- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، (ت- ٤٦٠هـ/ ١٠٦٧م)، تهذيب الاحكام، طهران- د – ت.

١٧- ابن عبد ربه، شهاب الدين احمد ،(ت – ٣٤٩هـ/ ٩٦٠م)، العقد الفريد، بيروت- ١٩٥٤.

١٨- الفيومي، احمد بن محمد بن على المقرى (ت – ٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م) المصباح المنير، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت د – ت .

١٩- ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن احمد المقدسي،(ت- ٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م) ،المغني، تحقيق: محمد رشيد رضا، (القاهرة- ١٩٤٧م).

٢٠- القلقشندى، احمد بن علي ،(ت- ٨٢١هـ/ ١٤١٨م) ،صبح الأعشى، في صناعة الانشا، (دمشق- ١٩٧٨م).

٢١- ابو المحاسن، جمال الدين يوسف تغربردي،(ت- ٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م) النجوم الزهرة في ملوك مصر والقاهرة، بيروت – ١٩٩٢.

٢٢- المسبحي، محمد بن عبيد الله(ت- ٤٢٠هـ/ ١٠٢٩م) اخبار مصر في السنتين ٤١٤- ٤١٥هـ، مصر- ١٩٨٠.

٢٣- المسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين (ت- ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، بيروت- ٢٠٠٧.

٢٤- ابن معين ،يحيى ابن زكريا (ت- ٢٣٣هـ/ ٨٤٧ م) تاريخ ابن معين، بيروت- د – ت .

٢٥- المقدسي، شمس الدين عبد الله محمد بن احمد ابن ابي بكر(ت- ٣٨٨هـ/ ٩٩٨م) احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم، بيروت- ١٩٠٤م.

٢٦- المقريزي، تقي الدين ابو العباس بن علي (ت- ٨٢٥هـ/ ١٤٢١م):-

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، القاهرة- د – ت.

- اتعاظ الحنفا الائمة الخلفا، القاهرة – ١٩٩٦.

- أغاثة الامة بكشف الغمة، الاسكندرية- ١٩٩٩.

- الاوزان والاكيال الشرعية، بيروت- ٢٠٠٧ .

- شذور العقود في ذكر النقود ،الرياض- ١٩٥٧.

٢٧- ابن مماتي، القاضي شرف الدين ابو مكارم الاسعد ابن مماتي(ت – ٦٠٦هـ/ ١٢٠٩ م)، قوانين الدواوين، القاهرة- ١٩٩١.

٢٨- ابن منظور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت- ٧١١هـ / ١٣١١م)، لسان العرب، القاهرة- د- ت .

٢٩- ابن ميسر، تاج الدين محمد بن علي بن

يوسف(ت- ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م) ،المنتقى من اخبار مصر، (د- م – د- ت).

٣٠- ناصر خسرو، ابو معين ناصر (ت- ٤٦٦هـ/ ١٠٧٣م) سفرنامه (رحلة ناصر خسرو)،السعودية-١٩٨٣.

٣١- النويري، شهاب الدين أحمد عبد الوهاب(ت- ٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م)، نهاية الارب في فنون الادب، بيروت-٢٠٠٤ .

٣٢- ياقوت الحموي، .شهاب الدين ابي عبد الله البغدادي(ت – ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)، معجم البلدان، (بيروت- ١٩٧٧).

المراجع الثانوية:-

١- أدولف جروهمان، أوراق البردي العربية، ترجمة حسن ابراهيم حسن، مصر- ١٩٩١.

٢- جوس، كامبس، المدخل الى علم الاقتصاد أو (الانسان والبضائع والنقود)، ترجمة : حميد أنفيس، الموصل – ١٩٦٤.

٣- احمد الصاوي، مجاعات مصر الفاطمية ،(بيروت- ١٩٨٦هـ) .

٤- ممدوح محمد حسن، الخبز والخبازون في مصر خلال العصر الفاطمي (٣٥٨هـ-٥٦٧هـ)، القاهرة – ٢٠١٣م.

٥- ممدوح محمد حسن، نظام السمسرة واثرة على النشاط التجاري في مصر خلال العصر الفاطمي(٣٥٨- ٥٦٧هـ) مجلة المؤرخ المصري، كلية الآداب ،جامعة القاهرة، العدد ٣٦، ٢٠١٠.

٦- هنتس، فالتر، المكاييل والاوزان الاسلامية وما يعادلها في النظام المترى، ترجمة : كامل العسلى، الاردن – ١٩٧٠.

Sources and references

First: The Holy Quran

Second: Primary sources

1- Ibn Al-Atheer, Majd Al-Din Abu Al-Saadat Al-Mubarak Bin Muhammad Bin Abdul-Karim Al-Shaibani Abi Al-Hassan (d. 606 AH / 1209 AD), the end of the strange hadith, (Beirut - 1979 AD).

2- Ibn al-Azhari, Muhammad ibn Ahmad ibn al-Azhari al-Harawi, Abu Mansour (d. 370 AH / 980 AD) language refinement, Investigator: Muhammad Awad Mereb Beirut - 2001 AD

3- Al-Isfahani, Imad Muhammad bin Hamid Hebat Allah, (died 597 AH / 1200 AD), Khareedat Al-Qasr and Al-Asr newspaper, Cairo - 2005.

4- Andalusian, Abu al-Hasan Ali bin Musa bin Saeed al-Maghribi, (d. 685 AH / 1286 AD), the shining stars in the ornaments of the presence of Cairo, Cairo - 2000 AD.

5- Al-Antaki, Yahya bin Saeed (d.

458 AH / 1065 AD) The History of Yahya bin Saeed Al-Antaki, The Jesuit Fathers Press -1909 AD.

6- Ibn Iyas, Abu Barakat Muhammad Ibn Ahmad al-Hanafi (d. 930 AH / 1523 AD) / Badaa' al-Zohour fi Waqa'iyyat al-Daur, Cairo – 1982.

7- Al-Baghdadi, Abd al-Latif (d. 693 AH / 1293 AD) the benefit and consideration in matters of observation and inspection accidents in the land of Egypt, Nile Valley Press - 1992 AD.

8- Ibn Al-Bitar, Dia Al-Din Abu Muhammad bin Abdullah, (d. 874 AH / 1469 AD), the collector of the vocabulary of medicines and foods Beirut -1992.

9- Al-Tirmidhi, Abu Issa Muhammad bin Issa, (d. 279 AH/892 AD), Sunan al-Tirmidhi, (Beirut - 1983 AD).

10- Ibn Taymiyyah, Taqi al-Din Abu al-Abbas Ahmad Abd al-Halim (d. 728 AH / 1327 AD), Hisbah in Islam, Beirut - d.

11- Ibn Khalkan, Abi Al-Abbas Shams Al-Din Ahmed bin Ibrahim (d. 681 AH / 1282 AD), the deaths of notables with the news of the sons of time, Beirut - 1968 AD.

12- Ibn Al-Dawadari, Abi Bakr bin Abdullah bin Aybak (d. 736 AH / 1335 AD) Al-Durra Al-Duha in the news of the Fatimid state, (Cairo - 1961 AD).

13- Al-Suyuti, Jalal Al-Din Al-Suyuti (849 AH / 1445 AD) Hassan Al-Mutahrah in the History of Egypt and Cairo (Beirut - 1967).

14- Shirazi, Abd al-Rahman Nasr (d. 589 AH / 1193 AD), the end of the rank in the request for the calculation, Cairo - 1946.

15- Al-Saduq, Abu Muhammad bin Ali bin Al-Hussein bin Musa bin Babawiya Al-Qummi, (d. 381 AH / 991 AD), Who does not attend the jurist, (Tehran - 1970 AH).

16- Al-Tusi, Abu Jaafar Muhammad bin Al-Hassan, (d. 460 AH / 1067 AD), Tahdheeb al-Ahkam, Tehran - d.

17- Ibn Abd Rabbo, Shihab al-Din Ahmad, (d. 349 AH/960 AD), the unique contract, Beirut - 1954.

18- Al-Fayoumi, Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Muqri (died - 770 AH / 1368 AD) Al-Misbah Al-Munir, Edition of Dar Al-Kutub Al-Ilmia - Beirut d - T.

19- Ibn Qudamah, Abu Muhammad Abdullah bin Ahmed Al-Maqdisi, (d. 620 AH / 1223 AD), Al-Mughni, investigation: Muhammad Rashid Rida, (Cairo

- Sermons and consideration by mentioning plans and effects, Cairo - D - T.

- Teaching the Hanafi imams Al-Khalafa, Cairo - 1996.

- Relief of the nation by revealing the grief, Alexandria - 1999.

Sharia Weights and Measures, Beirut - 2007.

The Roots of Contracts in the Remembrance of Money, Riyadh - 1957.

27- Ibn Mamati, Judge Sharaf al-Din Abu Makarim al-Asaad Ibn Mamati (died - 606 AH / 1209 AD), Laws of Diwans, Cairo - 1991.

28- Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram (d. 711 AH / 1311 AD), Lisan al-Arab, Cairo - d.

29- Ibn Maysir, Taj al-Din Muhammad bin Ali bin Yusuf (d. 677 AH / 1278 AD), selected from the news of Egypt, (d. - d. - m).

30- Nasir Khusraw, Abu Mu'in Nasir (d. 466 AH/1073 AD) Safarnama (Nasir Khusraw's Journey), Saudi Arabia - 1983.

31- Al-Nuwairi, Shihab al-Din Ahmad Abd al-Wahhab (d. 733 AH / 1332 AD), the end of the wrath in the arts of literature, Beirut-2004.

Secondary references:

- 1947 AH).

20- Al-Qalqashandi, Ahmed bin Ali, (d. 821 AH / 1418 AD), Subh al-Asha, in the industry of construction, (Damascus - 1978 AD).

21- Abu al-Mahasin, Jamal al-Din Yusef Taghrbardi, (d. 874 AH / 1469 AD) The Stars of Venus in the Kings of Egypt and Cairo, Beirut - 1992.

22- Al-Masbahi, Muhammad bin Obaid Allah (d. - 420 AH / 1029 AD) Egypt News in the two years 414-415 AH, Egypt - 1980.

23- Al-Masoudi, Abi Al-Hassan Ali Bin Al-Hussein (d. 346 AH / 957 AD), promoter of gold and the minerals of the essence, investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Beirut - 2007.

24- Ibn Mu'in, Yahya Ibn Zakaria (d. 233 AH/847 AD) The History of Ibn Mu'in, Beirut - d.

25- Al-Maqdisi, Shams Al-Din Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Abi Bakr (d. 388 AH / 998 AD) The best divisions in the knowledge of the regions, Beirut - 1904 AD.

26- Al-Maqrizi, Taqi Al-Din Abu Al-Abbas bin Ali (d. 825 AH / 1421 AD): -

1- Adolf Grohmann, The Arabic Papyrus, translated by Hassan Ibrahim Hassan, Egypt - 1991.

2- Joss, Camps, Introduction to Economics or (Man, Goods and Money), translated by: Hamid Anfis, Mosul - 1964.

3- Ahmed Al-Sawy, The Famines of Fatimid Egypt, (Beirut - 1986 AH).

4- Mamdouh Muhammad Hassan, Bread and Bakers in Egypt during the Fatimid Era (358 AH - 567 AH), Cairo - 2013 AD.

5- Mamdouh Muhammad Hassan, The Brokerage System and its Impact on Commercial Activity in Egypt during the Fatimid Era (358-567 AH) Journal of the Egyptian History, Faculty of Arts, Cairo University, No. 36, 2010.

6- Hunts, Walter, Islamic measures and weights and their equivalents in the metric system, translated by: Kamel Al-Asali, Jordan - 1970.